 

إستمــارة المشاركـة :

الاسم: علي

اللقب: شطيبي

الرتبة العلمية: طالب دكتوراه/ سنة رابعة

التخصص: دراسات متوسطية

الوظيفة: أستاذ مؤقت

مجال البحث:

المؤسسة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية/ جامعة الجزائر 3

رقم الهاتف (إجباري):0555598839

البريد الالكتروني (إجباري) :ali.chetibi@yahoo.com

رقم المحور: **المحور الرابع**

عنوان المداخلة: السياسات الاقتصادية العربية البديلة

**-ملخص المداخلة:**

طوال عقود اعتمدت الدول العربية في مداخيلها على المحروقات، ما جعلها تدخل في حالة تبعية خطيرة ومزمنة، إذ تعمل على توزيع الريع أو المداخيل الناجمة من بيع المحروقات على مختلف القطاعات الاستهلاكية، دون التفكير في تنويع الاقتصاد وتوفير مداخيل جديدة، وتعتبر الزراعة والسياحة والطاقات البديلة موارد حقيقية لتنويع الاقتصاد والمداخيل خارج قطاع المحروقات، ولتفعيل دور هذه الإمكانات الضخمة في تطوير الاقتصاد والخروج من دائرة التخلف والتبعية وجب على الدول العربية اعتماد سياسات اقتصادية بديلة عن تلك المنتهجة طوال عقود والتي لم تتمكن من دفع عجلة التنيمة في العالم العربي بل تسببت في جعله يتخبط في معضلة التخلف المزمن، وهنا توجب على الدول العربية التكتل فيما بينها وتحقيق التكامل والاندماج والوحدة فيما بينها، وتشجيع ودعم البحث العلمي الذي يعد ركيزة تقدم الأمم، إضافة للعمل على توطين الصناعة وجلب التكنولوجيات والاستفادة منها وذلك بتشجيع الاستثمار الأجنبي.

**Summary:**

For decades, Arab countries have relied in their revenues on fuel, which made them enter into serious and chronic dependency, as it works on the distribution of rents or income generated, from selling hydrocarbons to various consumer sectors, without thinking about diversifying the economy and providing new incomes. Agriculture, tourism and alternative energies are real resources to diversify the economy and incomes outside the hydrocarbons sector. And to activate the role of this huge potential in the development of the economy and being out of the cycle of underdevelopment and dependency, Arabs States must adopt alternative to economic policies followed for decades which have not been able to achieve the development, but have even made the Arab world flounder in a dilemma Chronic underdevelopment, and here the Arab countries must unite to achieve integration and unity among themselves. And also to encourage and support scientific research, which is the pillar of the progress of nations In addition to work on localizing industry and bringing technologies and to benefit from it by encouraging foreign investment.

**مقدمة**:

 طوال عقود عرف الاقتصاد العربي تبعية كبيرة ليس للاقتصاديات الكبرى وحسب بل تبعية محلية داخلية، لقطاع اقتصادي واحد أو منتج واحد، ألا وهو قطاع الطاقة، فمعظم الدول العربية هي دول منتجة للنفط أو الغاز، وتعتمد بشكل شبه كلي على مداخيل هذه الأخيرة في تغطية احتياجاتها المختلفة، فالميزانية السنوية تحضر انطلاقا من سعر برميل النفط، الذي يوفر عادة نسبة أكثر من 90% من المداخيل، توجه للاستهلاك واستيراد مختلف السلع، وبهذه الطريقة صار الميزان التجاري للدول العربية مرتبطا ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، في السنوات الأخيرة حاولت هذه الدول التخلص من التبعية لقطاع الطاقة، وعملت على تنويع مداخيلها وذلك بتغيير سياساتها الاقتصادية من الاقتصاد الريعي المعتمد أساسا على الطاقة إلى سياسات جديدة للتقليل من الاستيراد، الذي يستنزف العملة الصعبة والموارد الطبيعية ويرهن مستقبل البلاد وحقوق الأجيال القادمة، وهو ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

حاولت الدول العربية التخلص من التبعية للمحروقات وقطاع الطاقة بصفة عامة، وذلك باتباع سياسات اقتصادية بديلة، لتنويع مصادر الدخل والحفاظ على الموارد المتوفرة.

فما هي هذه السياسات الاقتصادية البديلة المتبعة من طرف الدول العربية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

* ما هي طبيعة السياسة الاقتصادية العربية في الوقت الراهن؟
* ما هي الإمكانات البديلة للاقتصادات العربية؟
* ما هي السياسات البديلة الواجب اتخاذها من طرف الدول العربية لتحقيق ما تصبوا إليه

الفرضيات:

* تعتبر السياسة الاقتصادية العربية سياسة ريعية تعتمد على المداخيل الطاقوية خاصة
* يمتلك العالم العربي إمكانات ضخمة في المجالات المختلفة والتي يمكن الاعتماد عليها كبديل عن المحروقات وتحقيق قفزة اقتصادية إذا أحسن استخدامها.
* هناك بدائل مختلفة للدول العربية يمكنها اللجوء إليها لتصحيح المسار الذي نتج عن السياسات الحالية.

وسنحاول من خلال هذه المداخلة الإجابة عن هذه التساؤلات، واختبار مدى صحة الفرضيات، معتمدين أساسا على تحليل الإحصائيات للموارد والإمكانات الاقتصادية العربية وإمكانية استخدامها من أجل إقلاع اقتصادي حقيقي بعيدا عن قطاع الطاقة.

المناهج المستخدمة في البحث:

 استخدمنا في هذه المداخلة المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الكمي والكيفين ومنهج دراسة الحالة في بعض المواضع والمقارن في حالة الجزائر والمغرب في استخدام الطاقات البديلة.

كما استأنسنا ببعض المقاربات كمقاربة التبعية لتحليل التخلف الذي تعاني منه مختلف الدول العربية

**خطة البحث:**

لدراسة وتحليل هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث محاور أساسية

* المحور الأول: خصائص ومميزات الاقتصادات العربية
* المحور الثاني: الإمكانات البديلة للاقتصاد العربي
* المحور الثالث: السياسات الاقتصادية العربية البديلة

**المحور الأول: خصائص ومميزات الاقتصادات العربية**

الدول العربية بحدودها الجغرافية الحالية هي دول حديثة النشأة، نشأت في معظمها من تفكك الإمبراطورية العثمانية، وساهمت السياسة الغربية في رسم حدودها، وذلك بعد احتلال المنطقة لعقود طويلة، تم خلالها اكتشاف النفط والكثير من المواد الأولية المعدنية، لم يكن تسليم الدول الأوروبية باستقلال الدول العربية سهلا وسلسا، فاحتياطات النفط والغاز مصدر الطاقة البديل عن الفحم الحجري، يقع معظمها بهذه المنطقة، ولذلك سعت الدول المستعمرة جاهدة لإبقاء المنطقة العربية تابعة لها اقتصاديا حتى تضمن التزود بالطاقة وبأقل تكلفة ومن هنا ارتسمت معالم وخصائص الاقتصادات العربية والتي تشترك في معظم الخصائص.

1. **الاقتصاد الريعي والظاهرة الهولندية في الاقتصاد العربي:**

 ورثت الدول العربية غداة استقلالها عن الاستعمار الغربي بنية اقتصادية هشة، على اعتبار أن هذه الدول كانت تعتبر خزان الغرب من المواد الأولية والطاقوية، وباستثناء بعض التجارب للنهوض بالقطاع الاقتصادي اعتمادا على الفلاحة والتصنيع، فإن الحالة السائدة هي الاعتماد على ما تركه الاستعمار من هياكل لاستغلال آبار النفط واستخراج المواد الأولية، التي تمثل عائداتها معظم مداخيل الدول العربية، ويمكن اعتبار الإيرادات المحققة بالعملة الصعبة الناتجة عن الإيرادات البترولية ذات نفس طبيعة الإيرادات الناتجة عن صادرات السلع أو الخدمات، ونفس هذه الموارد تعتبر كشكل خاص للمزايا المقارنة. لكن تحليل نظريات" الظاهرة الهولندية"(Syndrome Hollandais) والنمو الداخلي يسمح لنا بنفي هذا الطرح، إذ تشير الظاهرة الهولندية إلى حدوث ارتفاع كبير في قيمة الموارد (الإيرادات) الناتجة عن استغلال وتصدير الموارد الطبيعية (نتيجة لظروف ومتغيرات خارجية)، وعادة ما يكون هذا الارتفاع سريعا ودائما وغير مرتقب مما يؤدي إلى حدوث تراجع نسبي للاقتصاد في قطاعات السلع التبادلية (صناعة، فلاحة) مقارنة بقطاع السلع الأولية الموجهة للسوق الدولي([[1]](#endnote-1))، وهذا تماما ما يحدث لمعظم الدول العربية التي تعتمد في إيراداتها على ما تجنيه من تصدير المواد الأولية والبترول، ويرتبط ميزانها التجاري ومداخيلها بارتفاع أو انخفاض سعر هذه المواد بالسوق الدولية، ثم تقوم باستيرادها مصنعة وبأسعار مرتفعة، بما في ذلك البترول الذي تصدره هذه الدول خاما، لتقوم باستيراد مشتقاته المصنعة، كالوقدود والبلاستيك وغيرها، ثم يتم توجيه هذه المداخيل للإنفاق الداخلي على الخدمات وتوزيعها على مختلف القطاعات غير الإنتاجية فيما يعرف بالاقتصاد الريعي، يتميز الاقتصاد الريعي « L’économie rentièr »  بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج ، قد يؤدي عدم التحكم فيها إلى حدوث سلوكات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي ، فالرهان السياسي والاقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية بقدر ما يسعى إلى التحكم في رقابة الريع وفي كيفية توزيعه ، لقد نشأ وتطور إطار نظري وفكري حول مفاهيم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية حيث يتم فيه تحليل ليس فقط التوازنات والإختلالات الماكرو اقتصادية، ولكن أيضا التحولات في الهياكل وفي وظائف مؤسسات الدولة، وأثرت سياسات توزيع الريع على تشكيلة النظام السياسي والاقتصادي وعلى تراكم رأس المال في القطاع الخاص فيصبح الاقتصاد مرتكزا على القطاع الريعي ومهمشا للقطاعات الإنتاجية الأخرى، الأمر الذي دفع حكومات هذه البلدان إلى تبني سياسات تنويع الاقتصاد التي فشلت في تحقيق هدفها في كثير من الحالات.([[2]](#endnote-2)) يعتبر الريع أهم صفة تميز الاقتصادات العربية وتطبعها بالسلبية والفساد، ومن أهم ما يميز الاقتصاد الريعي:

-تشويه المؤشرات الاقتصادية من خلال تحويل أغلب الاستمارات إلى قطاع الخدمات والعقارات وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي وإشاعة أنماط الاستهلاك الترفي والتفاخري وشيوع ظاهرة المضاربة وبالتالي يوجد فصل وانفصال بين العمل ومردوده.

– انكشاف الاقتصادات الريعية على الخارج وتخضع الدول التي تعتمد على الريع للإملاءات والشروط الخارجية والتي عادة ما تكون مجحفة وتخضع الدول للتبعية الاقتصادية والسياسية فضلا عن ذلك فان من أهم مخاطر الانكشاف هو ذلك المتعلق بالتهديدات التي يواجهها الأمن الغذائي والوقائي العربي حيث يتم استيراد ما يربو عن 60% من الاحتياجات الغذائية والدوائية من الخارج.

– محدوديه التطور في مقابل زيادة دخول شرائح اجتماعية بعينها إلى حد التخمة وزيادة معدلات الاكتفاء (أي حجب جزء من الدخول عن الإدخار) ومن ثم ضعف التراكم الرأسمالي وعجز المجتمعات عن إضافة طاقات إنتاجية جديدة .

– سيطرة فئة بعينها على مراكز الثروة والتحكم في توزيعها وإعلاء ثقافة الاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات على حساب الإنتاج المحلي ومصر صورة لهذا النمط .

– سوء توزيع الدخل القومي وتمركز الثروات في مجموعات قليلة غالباً تحتكر السلطة والثروة بحكم قربها من النخبة الحاكمة وهذه الظاهرة أدت إلى نشوء قطاع خاص طفيلي يعتمد على انتهازية الفرص لتكوين أموال وثروات من مصادر غير مشروعة .([[3]](#endnote-3))

 جعل الريع من الاقتصادات العربية اقتصادات ضعيفة غارقة في الفساد، ومعتمدة اعتمادا شبه كلي على الآخرين، إضافة للتبعية الاقتصادية التي سلبت الدول العربية حريتها السياسية وقدرتها على اتخاذ القرار.

**2- التبعية الاقتصادية:**

اعتماد الدول العربية في مداخيلها على تصدير المواد الأولية والطاقوية ولد لديها تبعية مزدوجة، الأولى داخلية " الريع" ،والثانية خارجية" للقوى الاقتصادية الكبرى"، كان من الصعب على الدول العربية المستقلة حديثا أن تنطلق بعيدا عن تجاذبات القوى الكبرى واستعمار الأمس، ورثت الدول العربية بنية تحتية مدمرة، واقتصادا متخلفا، لم تكن بنى الاقتصاد غداة الاستقلال قوية وصالحة لتشكل قاعدة انطلاق لاقتصاد قوي، فاكتشاف النفط في هذه البلدان دفع الاستعمار لاستغلاله أبشع استغلال، ثم وضع الآليات اللازمة قبل الانسحاب للتحكم به بعد الاستقلال، وبذلك وضعت أولى لبنات تبعية الاقتصادات العربية للقوى الكبرى

 والتبعية بصفة عامة هي خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع، بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر من جني أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة اقتصاد الأخير، بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر([[4]](#endnote-4))، وتعاني الدول العربية تبعية في مختلف المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية، ولعل أكبرها التبعية الاقتصادية، فهي واضحة بشدة من خلال المعطيات الإحصائية لمختلف القطاعات الاقتصادية، التي تظهر خللا كبيرا في الميزان التجاري لصالح القوى الكبرى، التي تصدر مختلف المنتجات المصنعة للدول العربية، وتستورد منها فقط موادها الأولية والبترولية، وبالرجوع إلى مؤشر الانكشاف الاقتصادي يمكننا تحديد مدى تبعية الاقتصاد في الدول العربية للدول الكبرى، إذ أن نسبة التجارة الخارجية ( صادرات + واردات ) إلى إجمالي الناتج المحلي بلغت 55.3 % على مستوى الدول العربية سنة 1991 م.([[5]](#endnote-5)) وهي نسبة مرتفعة توضح مدى التبعية الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية.

**المحور الثاني: الإمكانات البديلة للاقتصاد العربي**

يحتل العالم العربي قلب العالم القديم، ويتربع على مساحة شاسعة، وبمناخات متنوعة، يمتلك ثورات باطنية كبيرة، ويطل على مسطحات مائية هائلة (البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، المحيط الأطلسي، المحيط الهندي)، تعبره أنهار هامة ( دجلة، الفرات، النيل...)، في حين يتعرض العالم العربي للشمس على مدار السنة، فهل يمكن أن تشكل هذه الموارد وغيرها منطلقا وقاعدة لاقتصاد عربي بديل؟

1. **البديل الزراعي:**

تعتبر الزراعة من أقدم الحرف التي عرفها ومارسها الإنسان، بحكم حاجته الفطرية للطعام، فوجب عليه العمل من أجل توفير مستلزماته واحتياجاته الغذائية، في المنطقة العربية عرف الإنسان هذه المهنة منذ القدم، وإلى وقت قريب كانت المنطقة تزود أوروبا بالمنتجات الزراعية المختلفة، فما الذي حول المنطقة العربية من مصدر إلى مستورد؟

* 1. **المقومات الزراعية في الوطن العربي:**
1. **الأراضي الصالحة للزراعة**

الزراعة من اقدم الحرف التي عرفها الإنسان في العالم العربي وخاصة في وادي النيل الأدنى ودلتاه وفي سهول دجلة والفرات حيث قامت أقدم الحضارات الإنسانية في التاريخ، والتي اعتمدت أساسا على الزراعة لتوافر مقوماتها وخاصة التربة الخصبة والمياه الوفيرة والمناخ الملائم، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية في العالم العربي حوالي 50 مليون هكتار وهو ما يوازي 4.52% من جملة مساحة العالم العربي البالغة 1106 مليون هكتار تقريبا ([[6]](#endnote-6)) **،**إن الأراضي الأراضي القابلة للزراعة (ذات القدرة على إنتاج المحاصيل) التي لا تزال غير مزروعة في الوطن العربي، هي وفقا لبعض تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في حدود 79 مليون هكتار. ووفقا للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، فهي أحيانا 189 مليون هكتار، وأحيانا أخرى 78 مليون هكتار. أما في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1993 إلى حوالي 145 مليون هكتار، يمكن زيادتها لتصل، وفقا للتقرير نفسه إلى 183 مليون هكتار.([[7]](#endnote-7))

جدول رقم: 01 الأراضي ذات القدرة على إنتاج المحاصيل(القابلة للزراعة) المستغلة وغير المستغلة في الوطن العربي (ألف هكتار)

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | إجمالي الأراضي ذات القدرة على إنتاج المحاصيل | الأراضي المستغلة(المزروعة) حاليا | الرصيد:أي الأراضي ذات القدرة على إنتاج المحاصيل (القابلة للزراعة)وغير المستغلة |
| الأراضي البعلية | الصحراء المروية | المجموع | البعلية | المروية | المجموع |
| السودانالعراقالجزائرموريتانياالمغربليبياباقي البلدان العربية | 812586294105413078113162276 | 6661891201-551117 | 819248185107423078118672893 | 130582230773510679001953 | 18892546366121265241 | 14947477681011079102661194 | 6697734092641199916011199688 |
| إجمالي الوطن العربي |  | 133481 |  | 54967 | 78514 |

المرجع: صلاح وزان، جغرافيا العالم العربي(لاسكندرية، دار المعرفة الجامعية،1998) ، ص 98

مستخلص من إحصائيات لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1993

1. **الثروة المائية:**

يمتد العالم العربي على مساحة كبيرة من المحيط إلى الخليج، من البحر المتوسط إلى الصحراء الكبرى، وبذلك يكون قد ضم مختلف المناخات من المتوسطي إلى القاري والصحراوي والمداري، ويمتلك مقومات زراعية هامة، لكنها تبقى دون فائدة في غياب نقص وغياب مياه السقي، فما هي وضعية المياه في العالم العربي؟

تعاني معظم الدول العربية أزمة حادة في المياه، فالمصادر الثلاث للمياه والمتمثلة في: مياه الأمطار، المياه الجوفية، مياه الأنهار والبحيرات، تفتقر للمقومات التي تجعلها تؤمن الحد الأدنى للتزود بمياه الشرب والري معا.

* **الأمطار:** فبالنسبة للأمطار تقع المنطقة العربية في المنطقة الجافة" العطشى" وتبين الأرقام التالية حجم التساقط حسب المناطق:
* 66.6 % من مساحة الوطن العربي يسقط عليها حوالي100 ملم أمطار سنويا، (لذلك يعتبر مناخها صحراويا جافا)
* 15.5% من مساحة الوطن العربي يسقط عليها، بين 100 ، 300 ملم أمطار سنويا (مناخها شبه صحراوي أي شبه جاف)
* 12.9% من مساحة الوطن العربي يسقط عليها، ما بين 300 ، 500 ملم أمطار سنويا ( ومناخها مناخ البحر الأبيض المتوسط شبه الرطب)
* 5% من مساحة الوطن العربي يزيد فيها سقوط المطر 500 ملم سنويا ( وهي ذات مناخ شبه مداري)([[8]](#endnote-8)) ، تبين الأرقام المقدمة الحجم المتواضع للتساقط بالمنطقة العربية والذي يجعل الزراعة فيها مكلفة جدا بسبب الاعتماد على الري. الذي يتسبب هو الآخر في استنزاف المياه الجوفية للمنطقة على اعتبار أن المياه السطحية تعتبر قليلة جدا ومحصورة في الدول التي يمر بها نهر النيل ونهري دجلة والفرات، هذه الأنهار التي تقع منابعها في دول غير عربية ما يرهن استمرار تدفق المياه بها.
* **الأنهار:**يتفاوت تقدير كميات المياه السطحية بالوطن العربي ما بين 150 مليار م3 إلى 300 م3 ويبلغ عدد الأنهار الدائمة الجريان في الوطن العربي 44 نهرا أهمها وأطولها وأغزرها نهر النيل 6825( كيلو متر \_ أطول نهر في العالم). ثم نهر الفرات (2232 كلم) الذي ينبع من تركيا ويصب في الخليج العربي مارا بسوريا والعراق ومستمدا روافده من الدول الثلاث. ودجلة ( 1718 كلم) الذي ينبع من تركيا ويمر لعشرة كيلومترات فقط في سوريا ثم يأخذ مساره بالأراضي العراقية ليلتقي بالفرات مكونان معا شط العرب. والعاصي الذي ينبع من لبنان ويجري في سوريا ثم يمر بلواء الإسكندرون ( السوري سابقا والتركي منذ 1939 ) ليصب في البحر الأبيض المتوسط. ونهر الأردن (225 كلم) الذي يتشكل مجراه من مصبات أربعة أنهار هي اليرموك من سوريا ويتصل به بعد خروجه من جنوب بحيرة طبرية، ثم نهري بانياس ولدان من سوريا أيضا والحاصباني من لبنان وتصب فيه من وادي الحولة لتشكل ما يسمى بنهر الشريعة الداخل لبحيرة طبرية من الشمال، أما نهر الليطاني فيقع بالكامل في لبنان. ثم نهر شبيلي في الصومال(165 كلم) ودراع في المغرب (1200 كلم) وجوبا في الصومال(1150 كلم).([[9]](#endnote-9)) رغم أن عدد الوديان والأنهار لا بأس به، إلا أن نقص الأمطار في البلدان العربية يبقى عائقا أمام استمرار جريانها، وكذا الاستفادة منها في السقي والفلاحة، كما أن الأنهار الرئيسية منها تنبع من دول أخرى غير عربية، والتي تتحكم بالكمية المسربة منها، بسبب إقامة السدود عليها وكذا بتحويل مجاريها، كما يحدث مع سد النهضة الأثيوبي الذي يهدد حصتي مصر والسودان من مياه النيل، وكذلك السدود التي تقيمها تركيا على نهري دجلة والفرات، ومع هذا تبقى الكمية المتوفرة كافية للنهوض بقطاع الفلاحة في حالة استغلالها استغلالا عقلانيا.
* **المياه الجوفية:**

 تعتبر المياه الجوفية مصدرا مهما من مصادر المياه في العالم العربي، وتدعم الفلاحة في ظل ندرة الأمطار، وتمتلك الدول العربية مخزونات هامة من المياه الجوفية، يمكن الاستفادة منها بشكل جيد إذا استخدمت طرق حديثة في الري كطريقة التقطير مثلا، خصوصا في الصحراء التي ترتفع بها درجات الحرارة متسببة في سرعة تبخر المياه، ومعلوم أن الصحراء يمكن زراعة مختلف أنواع الخضروات والحبوب بها وعلى مدار السنة، ويبلغ إجمالي المخزون المائي في الأحواض الجوفية 3.15 مليار متر مكعب، ويتغذى هذا المخزون طبيعيا بنحو 0.004 مليار متر مكعب أي بنسبة 0.0003 % .([[10]](#endnote-10)) تعتبر هذه الكميات من المياه الجوفية معتبرة ومهمة جدا لكن المشكل يكمن في صعوبة تجددها وهذا بسبب الاستغلال غير العقلاني والتبذير، يضاف له العوامل الطبيعية متمثلة في نقص الأمطار التي تعوض الكميات المستهلكة، وكذلك طبيعة التربة ذات النفاذية العالية والتي تسمح بتسرب المياه إلى طبقات عميقة من التربة.

وتتوزع المياه حسب المناطق الآتية:

 - العرق الغربي الكبير: يقع جنوب سلسـلـة جـبـال أطـلـس فـي الجـزائـر ويتغذى من مياه الأمطار التي تهطل على سلسلة الجبال الشمالية. وتـبـلـغ مساحـتـه 330كم مربع وحجـم المخـزون بـه 1500مليار متر مـكـعـب ويـتـغـذى طبيعيا بنحو 400مليون متر مكعب.

- العرق الشرقي الكبير: ويقع شرق العرق الغربي الكبير والجهة الشرقية منه تتاخم الحدود بين الجزائر وتونس. وتبلغ مساحته 375 كم مربع وحجم المخزون بـه 1.7مليار متر مكعب ويتـغـذى طـبـيـعـيـا بـنـحـو 600 مليـون مـتـر مكعب.

- حوض تنزروفت: ويقع جنوب حوض العرق الغربي الكبـيـر بـالجـزائـر ومساحتـه 240كم مربع وحجـم المخـزون بـه 0.4 مليار متر مكعب ويـتـغـذى طبيعيا بنحو 20 مليون متر مكعب.

- حوض فزان: ويقع في الجزء الجنوبي الغربي من ليبيا ومساحته 175 كم مربع وحجم المخزون به 0.4 مليار متر مكعب ويتغذى طبيعيا بنحـو 60 مليون متر مكعب.

- حوض الصحراء الغربية: ويقع بين مصر وليبيا والسودان وتبلغ مساحته 1800 كم مربع ويقدر المخزون به بنحو 6000 مليار متر مكعب ويتغذى بنحو 1500مليون متر مكعب.

- حوض دلتا النيل: ويقع في مصر ومخزونه 300 مليار متر مكعب وتقدر التغذية السنوية له بحوالي 2600 مليون متر مكعب.

- حوض الأزرق: ويشغل مساحة 13 ألف كم مربع كلها في الأردن وتقدر التغذية السنوية له بـ 20 مليون متر مكعب.([[11]](#endnote-11))

- حوض عمان-الزرقا: مساحته 850 كم مربع وتقدر التغذية السنوية لـه بنحو 25 مليون متر مكعب.

بالإضافة إلى اليد العاملة المتوفرة بكثرة في العالم العربي، فإن العاملين الأساسيين في الزراعة وهما وفرة الأراضي الخصبة والمياه بمختلف مصادرها متوفرين وبالإمكان استخدامهما في النهوض بقطاع الفلاحة ليس فقط من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي المختفي منذ زمن، وتخفيض فاتورة الاستيراد الغذائية التي تستنزف الاحتياط من العملة الصعبة، بل أيضا لجعل هذا القطاع بديلا اقتصاديا ناجعا يعوض الاعتماد التقليدي على الريع البترولي.

**2-البديل السياحي:**

يعتبر العالم العربي مهبط الرسالات السماوية وموطن الأنبياء، ومهد معظم الحضارات القديمة، من حضارة بلاد الرافدين، وسبأ، والفرعونية والفينيقيين والحضارة الإسلامية ...، وهو ما جعل هذه الرقعة من الأرض محجا لمختلف شعوب الأرض، الباحثين عن المعرفة منهم والباحثين عن السياحة والسفر في التاريخ لمعرفة أخبار القدماء، ويحوز العالم العربي على إمكانات سياحية مهمة تؤهله لاستقطاب أعداد كبيرة من السياح وتحقيق عوائد مالية كبيرة ، فما هي المؤهلات السياحية في العالم العربي وهل بإمكانها أن تكون بديلا ناجعا يعوض اقتصاد المحروقات؟

كما سبق وذكرنا يمتد العالم العربي أفقيا لآلاف الكيلومترات من المحيط إلى الخليج، كما يمتد عموديا لوسط افريقيا، على مساحة كبيرة، متنوعة المناخ والتضاريس، وأكثر الأجزاء الجغرافية اتساعا وتواصلا في الوطن العربي هي: الصحاري المترامية الأطراف التي تمتد من الخليج العربي شرقا، إلى سواحل المحيط الأطلسي غربا، بامتداد يصل إلى 6500 كلم شرقا وغربا، وبخاصة في المناطق التي يمر منها مدار السرطان، مكونة وحدة جغرافية واحدة واضحة المعالم.([[12]](#endnote-12)) المقومات السياحية في الوطن العربي لا تقتصر على الصحراء ،وما تقدمه للسياح الأجانب من تجربة لاكتشاف عالم آخر مختلف عن الشمال، فالعالم العربي يمتلك قدرات طبيعية كبيرة من السواحل المختلفة، المتوسطية، الأطلسية، البحر الأحمر، الخليج العربي، المحيط الهندي، البحر الميت، إلى السياحة الجبلية في دول المغرب العربي وبلاد الشام، إلى السياحة الحموية المنتشرة في كل العالم العربي، كما أن الدفء الذي تتمتع به هذه المنطقة يعد عامل جذب قوي للسياح من دول أوروبا الهاربين من قساوة البرد، كما أن الآثار الكثيرة للحضارات القديمة بالمنطقة العربية تعد عامل جذب قوي للسياح الأجانب المتطلعين للمعرفة والاكتشاف، ويمكن للسياحة أن توفر عائدات مالية كبيرة للدول العربية في حالة استغلالها استغلالا جيدا، حصدت 10 دول عربية نحو 57.586 مليار دولار من إجمالي عائدات السياحة العالمية خلال العام 2015، تمثل نحو 3.8% من إجمالي عائدات السياحة العالمية البالغة نحو 1.5 تريليون دولار خلال العام 2015... ووفقاً للتقرير السنوي لمنظمة السياحة العالمية، وعالمياً حصدت 10 دول نحو 655.9 مليار دولار من إجمالي عائدات السياحة العالمية في عام 2015 تمثل ما نسبته نحو 43.73% من إجمالي عائدات السياحة العالمية. وقالت المنظمة إن قطاع السياحة يشهد نمواً كبيراً في السنوات الماضية، حيث يعد الأعلى نمواً مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.[[13]](#endnote-13) بالنظر لهذه الأرقام عالميا ومحليا يمكن أن نفهم حجم العائدات السياحية التي تساهم بها في اقتصاد العالم، ونظرا للإمكانات الكبيرة للدول العربية في مجال السياحة وتميزها عن باقي مقومات السياحة لباقي دول العالم، فبإمكان السياحة أن تمثل بديلا اقتصاديا حقيقيا للدول العربية، يعوض اعتمادها المفرط على النفط.

3-**الطاقات البديلة:**

حسب الموقع الجغرافي للعالم العربي، فهو يتمتع بجو مشمس على مدار السنة، ولمساحات شاسعة، متمثلة في الصحراء الكبرى بافريقيا وصحراء الربع الخالي بالمملكة السعودية، والتي تتميز أيضا بهبوب رياح قوية في معظم الأوقات، وتعتبر الشمس والرياح أحد أهم مصادر توليد الطاقة النظيفة المتجددة في العالم وبتكاليف قليلة، وهو ما يؤهل العالم العربي ليكون رائدا في إنتاج هذا النوع من الطاقة وتصديره.

 تعتبر الطاقة الشمسية أحد أهم مصادر الطاقة النظيفة، قليلة التكاليف، وغير مضرة للبيئة، وقد اكتشفت الطاقة الشمسية وتأثيرها منذ القديم، واستعملت في كثير من متطلبات الحياة، لكن استخدام الطاقة الشمسية في إنتاج الكهرباء لم يظهر إلا في النصف الثاني من القرن الماضي، وبشكل محصور جدا، قبل أن يتحول الاهتمام بها لشكل جدي في السنوات الأخيرة، ولأن الدول العربية بها أكبر الصحاري والتي تتعرض للشمس أطول فترة ممكنة في السنة، فقد كان الاهتمام بها واسعا، كشفت أحدث دراسة عالمية عن الطاقة الشمسية أن الجزائر من بين أحسن ثلاثة حقول شمسية في العالم، حيث صنفت الجزائر وإيران ومنطقة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية، أكبر وأحسن حقول الطاقة الشمسية في العالم، ما يجعل الجزائر بمثابة العملاق النائم للطاقة الشمسية... وأشار "**مولود باكلي**"([[14]](#endnote-14)\*) إلى أن قضية التكلفة لم تعد مطروحة لأن التكنولوجيا الحديثة لإنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية صارت أقل وبكثير من تلك المستعملة في إنتاجها من الرياح، وذكر بأن تكلفة ميغاواط واحد حاليا لا تتعدى 0 .75 دولار للواط.([[15]](#endnote-15)) وعلى اعتبار أن النفط والغاز لا تمثلان مصادر دخل وطاقة دائمة، فإن الاعتماد على الطاقة الشمسية يعتبر بديلا ناجعا لتعويض مداخيل النفط، وكذلك مصدر غير ناضب للطاقة، وجب استغلاله بشكل جدي، وغير بعيد عن الجزائر يقوم المغرب الأقصى بمشاريع رائدة في مجال الطاقة الشمسية، افتتح العاهل المغربي، الملك محمد السادس، رسميا عصر الخميس، محطة "نور1" للطاقة الشمسية في مدينة ورزازات جنوب شرقي البلاد، التي تعد المرحلة الأولى ضمن مشروع هو الأكبر من نوعه في العالم. وبدأ العمل في هذا المشروع في 10 مايو 2013. وتمتد محطة "نور 1" التي تبعد حوالي 20 كيلومترا عن ورزازات، على مساحة 450 هكتارا، وفيها نصف مليون من المرايا العاكسة. ويتوقع أن تنتج نحو 160 ميغاوات من الكهرباء.([[16]](#endnote-16)) ، بإمكان الدول العربية والتي تعتبر أكبر المناطق في العالم تعرضا للشمس، أن تستثمر في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتصدير الكهرباء خصوصا للقارة الأوروبية، أين سيكون هذا القطاع بديلا حقيقيا عن تصدير النفط والاقتصاد الريعي.

**المحور الثالث: السياسات الاقتصادية العربية البديلة**

استفادت الدول العربية طوال عقود من عائدات النفط والمواد الأولية، لكن هذه الثروات ستنفذ يوما، ليجد العالم العربي نفسه في مواجهة عجز كبير في تحصيل مداخيل تسد احتياجاته اليومية والتنموية، ولذلك وجب التفكير من الآن في اقتصاد بديل بعيدا عن قطاع المحروقات، فما هي السياسة الاقتصادية البديلة الواجب اتباعها من طرف الدول العربية فرادى أو مجتمعة لتجاوز هذه المعضلة؟

1-**الإسراع في تحقيق التكامل والاندماج بين الأقطار العربية**

 في ظل التكتلات الكبرى التي يشهدها العالم، كالاتحاد الأوروبي وبريكس، والنمور الآسيوية... وجب على الدول العربية التوجه نحو تحقيق التكامل في أقرب وقت ممكن، خصوصا أن الدول العربية تمتلك كل مقومات التكامل والاندماج، من الجغرافيا الطبيعية والسكانية، ووحدة اللغة والتاريخ والمصير المشترك، كما أن امتلاك الدول العربية لمقومات اقتصادية مختلفة عن بعضها البعض يجعل التكامل بينها ضرورة ملحة، والانطلاق بسرعة في إنجاز ما يلي:

 **1.1السوق العربية المشتركة وتحرير التجارة البينية:**

 بدل توجه الدول العربية للأسواق العالمية لاستيراد حاجياتها، فالأولى لها العمل على إنشاء سوق عربية مشتركة، من أجل تشجيع المبادلات التجارية البينية، التي تضمن المحافظة على العملة الصعبة واستغلالها في مشاريع تنموية كبرى.

**2.1توحيد العملة:**

التاريخ المشترك بين الدول العربية يؤكد أن مختلف هذه الأقطار لطالما تعاملت بعملة موحدة طوال عصور، ولن يكون هناك اختلاف بينها في تسمية العملة الموحدة الجديدة ولا في قيمتها، كما أن توحيد العملة سيعطيها قوة وقيمة كبيرة لمواجهة التغيرات في الأسواق المالية العالمية ويشجع التجارة البينية، والتنقلات داخل هذه الدول.

**3.1فتح الحدود:**

لا يمكن تحقيق تكامل عربي في ظل حدود مغلقة وفرض التأشيرات على المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين العرب عند التنقل بين دولة وأخرى، لذلك يعتبر فتح الحدود وتسهيل التنقل ضرورة ملحة وخطوة وجب اتخاذها من طرف الدول العربية وبأسرع وقت.

4.1 **تشجيع الاستثمارات البينية**

 من أجل المحافظة على رؤوس الأموال حتى لا تتسرب إلى استثمارات خارجية لا تجني منها الدول العربية شيئا كما في حالة الجزائر، وجب فتح مجال الاستثمارات لرجال الأعمال العرب، وإعطائهم التسهيلات اللازمة، من أجل توطين الصناعة، وتوفير مناصب الشغل وتنويع مصادر الدخل.

1. **الاهتمام بالزراعة**

لمواجهة العجز في الميزان التجاري الذي تعتبر فاتورة الغذاء المتسبب الرئيسي فيه، وجب على الدو خصوصا أن الإمكانيات متوفرة، وبدل الاحتفاظ بالأراضي كملكية عمومية للدولة، تعمل هذه الدول على كرائها للخواص وبعقود متوسطة، مع فرض سياسة زراعية موحدة على الجميع، تحدد فيها قائمة المحاصيل الواجب زراعتها حسب الحاجة والمكان، وتلزم الجميع باحترامها، كما تتولى الدولة مسؤولية التصدير وتحصيل الجباية، على أن تعطى الأولوية للتجارة البينية فيما يتم تصدير الفائض فقط إلى الخارج. وفيما يخص تربية المواشي فيمكن دعم الدول التي لها إمكانات في هذا المجال، كالسودان في تربية الأبقار، والجزائر في تربية الأغنام بالسهوب، من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية المختلفة.

1. **الاهتمام بالسياحة**

نظرا للإمكانيات السياحية الكبيرة التي يحوزها العالم العربي، فإن اتخاذ سياسة سياحية عربية موحدة يعتبر ضرورة ملحة للاستفادة منها، ولتحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الإمكانات يجب العمل على:

* فتح الحدود وتسهيل تنقل السياح بين الأقطار العربية
* توفير وسائل النقل الحديثة لتسهيل التنقل
* توفير المنشآت السياحية والفندقية بجودة عالمية وأسعار تنافسية
* تنشيط السياحة الدينية وتوفير الإمكانيات اللازمة لها خصوصا في المواسم الدينية
* إقامة المهرجانات الثقافية العالمية والترويج لها على مختلف المستويات من أجل جذب أكبر عدد ممكن من السياح
* نشر الثقافة السياحية في أوساط المواطنين، وتكوين الشباب وحثهم على العمل في المجال السياحي
* استغلال المقدرات الطبيعية ( الصحراء، الجبال، السواحل، الحمامات،..) في الترويج للسياحة
* إقامة التظاهرات الرياضية كسباقات السيارات والتزلج على الرمال، والطيران الشراعي، من أجل جذب السياح المهتمين بهذه الرياضات
* دعم الصناعات التقليدية التي تستهوي السائح الأجنبي
1. **الاستثمار في الطاقات البديلة**

تعتبر الطاقات البديلة بالنسبة للعالم العربي بديلا حقيقيا عن استخدام النفط كمصدر للطاقة وللعملة الصعبة معا، ومع توفر الإمكانيات، فإن التوجه لاستخدامها والاستثمار فيها وتصدير الكهرباء المنتجة منها ضروري جدا، وعلى الدول العربية تخصيص غلاف مالي هام من عائداتها النفطية لتطوير هذا القطاع الاستراتيجي، بدل توزيعها على الاستهلاك، الاستثمار في هذا القطاع يجب أن يكون مرفوقا بتنمية المناطق الصحراوية واستغلالها صناعيا وسياحيا وزراعيا، وبناء مدن جديدة بها لتخفيف الكثافة السكانية على المناطق الحضرية التقليدية، وبهذه الطريقة تكون قد استثمرت في مختلف القطاعات دفعة واحدة.

1. **توطين الصناعة:**

 صحيح أن الصناعة تكاد تكون حكرا على دول العالم المتقدم، التي تمتلك التكنولوجيا والعلم، يصعب على الدول العربية مجاراتها ومنافستها في ذلك، ولا يمكنها مزاحمتها على أسواقها، لكن بتوطين الصناعة في العالم العربي تستفيد الدول العربية من توفير مناصب شغل والقضاء على البطالةن كما بإمكانها توفير حاجياتها من المواد المصنعة والتجهيزات، ما يوفر عليها فاتورة ضخمة في حالة استيرادها، لذا وجب عليها كمرحلة أولى الاستثمار في مجال الصناعة مستغلة إمكاناتها المتوفرة ، والشراكة مع الدول التي تقبل الاستثمار في هذا القطاع بالدول العربية، والاستفادة منها في نقل التكنولوجيا وتكوين الإطارات والتقنيين.

1. **تشجيع البحث العلمي**

يعتبر البحث العلمي أساس تطور الأمم وتفوقها ورقيها، وعلى الدول العربية إذا أرادت أن يكون لها موطئ قدم في المستقبل أن تهتم بالعلم والبحث العلمي، وأن تخصص ميزانية ضخمة لهذا المجال تعادل أهميته الكبيرة في استمرار وتقدم الأمة، البحث العلمي لا بد أن يكون مدروسا بشكل جيد، فتكوين الإطارات وصرف الملايير على مخابر البحث دون ربطها بسوق العمل واحتياجات البلاد وتبني أبحاثها لتطوير مختلف القطاعات هو مجرد تبذير للأموال وهدر للطاقات، ومن هنا وجب ضبط خطة عمل مستبقلية في هذا المجال، وتوفير الهياكل اللازمة للاستفادة من كل الأبحاث المنجزة وتثمينها وتبنيها على أرض الواقع.

-**التوصيات:**

* العمل على تحقيق التكامل والاندماج بين الأقطار العربية
* الاعتماد على الزراعة وتربية الحيوانات من أجل تنويع المداخيل وتحقيق الاكتفاء الذاتي
* تفعيل دور السياحة وجعلها صناعة من أجل تحقيق مداخيل إضافية
* الاعتماد على الطاقات البديلة ( الشمسية والرياح) من أجل تخفيض الاعتماد على النفط والمحافظة على البيئة وكذا حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية المختلفة
* توطين الصناعة ونقل التكنولوجيات الحديثة
* الاهتمام بالبحث العلمي وتبني مخرجاته

خاتمة:

 تمتلك الدول العربية إمكانات كبيرة بإمكانها دفع عجلة الاقتصاد، من أجل التخلص من التبعية للمحروقات والاقتصاد الريعي، الذي جعل من الدول العربية دولا ضعيفة مستهلكة، وغير قادرة على إنتاج أبسط السلع وتحقيق الاكتفاء الغذائي، وتمتلك الدول العربية إمكانات زراعية كبيرة من الأراضي الشاسعة والمياه واليد العاملة والثروة الحيوانية، كما أن الإمكانات السياحية متوفرة وبكثرة وهو ما يؤهلها لتكون قطبا سياحيا هاما، بإمكانه توفير أموال طائلة من عائدات السياحة، الطاقات البديلة المتجددة والنظيفة متمثلة في الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية، بإمكانها تعويض المحروقات، وتوفير عائدات مالية كبيرة.كما وجب على الدول العربية العمل على توطين الصناعة ونقل التكنولوجيات الحديثة من أجل تحقيق حاجياتها من العتاد والتجهيزات كمرحلة أولى ثم دخول السوق العالمية كمرحلة ثانية، هذه القطاعات التي وجب على الدول العربية تبني سياسة رشيدة حولها من أجل تطويرها وتنويعها والاستفادة منها لا تتأتى إلا من خلال تطوير البحث العلمي والاهتمام به وإعطائه الأولوية على كل القطاعات الأخرى بحكم أنه المحرك الرئيسي والدافع الأهم لها، وكذلك بتيني مخرجاته البحثية في كل المجالات.

تبقى مختلف هذه السياسات البديلة الواجب اتخاذها من طرف الدول العربية بلا جدوى إذا لم تسر الدول العربية نحو التكتل والوحدة، من خلال تبني سياسة التكامل والاندماج التي أعطت ثمارها في مناطق أخرى فيما بقيت الدول العربية التي تمتلك كل وسائل ومؤهلات الوحدة بعيدة عن تحقيق هذا الهدف الذي تسعى إليه كل شعوبها.

**الإحالات والمراجع:**

1. ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، **مجلة الاقتصاد والمجتمع،** العدد 5 ، الجزائر،2008 ، ص 23 [↑](#endnote-ref-1)
2. لمرجع نفسه، ص 21 [↑](#endnote-ref-2)
3. محمد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي" المفهوم والإشكالية"،**المركز الديمقراطي العربي**، 6جانفي 2016،أنظر الموقع: https://democraticac.de/?p=25453 [↑](#endnote-ref-3)
4. عمر بن فيحان المرزوقي، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية**،( السعودية، مكتبة الرشد ناشرون، ط1 ، 2006)، ص 11 [↑](#endnote-ref-4)
5. لمرجع نفسه، ص 21 [↑](#endnote-ref-5)
6. محمد خميس الزوكة، **جغرافيا العالم العربي،(**الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،2000)، ص 203 [↑](#endnote-ref-6)
7. صلاح وزان، **تنمية الزراعة العربية- الواقع والممكن-**(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 95 [↑](#endnote-ref-7)
8. رمزي سلامة، **مشكلة المياه في الوطن العربي- احتمالات الصراع والتسوية-، ( الإسكندرية، منشأة المعارف، 2001)، ص 15** [↑](#endnote-ref-8)
9. رمزي سلامة، المرجع السابق، ص 23 [↑](#endnote-ref-9)
10. سامر مخيمر و خالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية،(**الكويت، عالم المعرفة، ماي 1996)، ص 15 [↑](#endnote-ref-10)
11. سامر مخيمر، المرجع السابق، ص 16 [↑](#endnote-ref-11)
12. خليف مصطفى، **السياحة الصحراوية- تنمية الصحراء في الوطن العربي-(**بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط1، 2012)، ص 45 [↑](#endnote-ref-12)
13. **أعلى 10 دول عربية بعائدات السياحة،** أنظر الموقع: [https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/top10/2016/08/27/أعلى-10-دول-عربية-بعائدات-السياحة.html](https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/top10/2016/08/27/%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-10-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9.html)، بتاريخ: 27/08/2016، تاريخ التصفح: 18/11/2018 [↑](#endnote-ref-13)
14. \* مولود باكلي، باحث جزائري ومستشار كتابة الدولة الأمريكية للبيئة، الذي يشتغل مديرا للأعمال العالمية لتكنولوجيا الطاقة الشمسية بإمارة دبي [↑](#endnote-ref-14)
15. **صنفت من بين أحسن ثلاثة حقول في الكرة الأرضية الجزائر.. العملاق النائم للطاقة الشمسية**، البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، تاريخ التصفح: 19/11/2018، أنظر الموقع: https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article2419 [↑](#endnote-ref-15)
16. **لمغرب يدشن أكبر مشروع لإنتاج الطاقة الشمسية في العالم،** الأسواق العربية، بتاريخ: 5/02/2016، تاريخ التصفح: 19/11/2018، أنظر الموقع: https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/02/05 [↑](#endnote-ref-16)